الـمـلـخص الـعـربـي

الـمـلـخص الـعـربـي

تقع محافظة القليوبية جنوب شرق الدلتا شرق فرع دمياط، وتمتد فلكيًا بين دائرتي عرض ٢٠″ ٣٠′٦°، ٢٦″ ٣٦′ ٣٠° شمالاً، وخطى طول ٠″ ٣′ ٣١°، ٢٠″ ٣٥′ ٣١° شرقًا، يحدها شمالاً محافظتا الدقهلية والغربية، وجنوبًا محافظتا القاهرة والجيزة، وشرقًا محافظة الشرقية، وغربًا محافظة المنوفية، وتبلغ مساحتها ١٠٠١.٠٩ كم^{٢} تقريبًا، تهدف الدراسة إلى رصد التغير فى أنماط استخدام الأرض وتشمل: الزراعى والسكنى والصناعى والتجارى والخدمى خلال الفترة من

١٩٨٦ إلى ٢٠١٢، كما تم عمل توقعات مستقبليه خلال عامى ٢٠٢٧ و ٢٠٥٠، ولقد اتضح من خلال الدراسة وجود بعض المشكلات الناجمه عن سوء استخدام الأرض.

وعلى الرغم من أن محافظة القليوبية تعد من المحافظات الزراعية وأن الاستخدام الزراعي بها احتل المرتبة الأولي بين الاستخدامات الأخرى، إلا أن مساحته شهدت انخفاضًا واضحًا خلال فترة الدراسة، إذ انخفضت من ٧٨٦.٦١ كم^{٢} عام ١٩٦٨ إلى ٦٨٨.١٩ كم^{٢} عام ٢٠١٢، ومن المتوقع أن يصل التناقص عام ٢٠٢٧ إلى ٦٤٥.٣٧ كم^{٢} وعام ٢٠٥٠ إلى ٥٨٩.٣٣ كم^{٢}، ويرجع السبب الرئيسى فى التناقص إلى التعديات العمرانية المستمرة على الأراضي الزراعية.

حدث تغير فى مساحة الاستخدام السكنى ولكن با لزيادة، حيث ارتفعت مساحته من ٦٩.١٨ كم^{٢} عام ١٩٨٦ إلى ١٣١.٣٨ كم^{٢} عام ٢٠١٢ إلى، ومن المتوقع أن تستمر الزيادة حتى تصل إلى ١٨٤.٧٥ كم^{٢} عام ٢٠٢٧، و ٣٤١.٥٦ كم^{٢} عام ٢٠٥٠ إلى، ويرجع السبب الرئيسى في ذلك إلى الزيادة المستمرة فى أعداد السكان ، التى تتطلب توفير مساحات للسكن حتى ولو كانت على حساب الاستخدامات الأخرى، ومنها الاستخدام الزراعى.

بلغت مساحة الاستخدام الصناعى والتجارى عام ١٩٨٦ نحو ٢٦.٦٩ كم^{٢}، وزادت عام ٢٠١٢ إلى ٥٢.٢٢ كم^{٢}، ومن المتوقع أن تستمر الزيادة عام ٢٠٢٧ إلى ٧١.٥٨ كم^{٢}، وأيضاً إلى ١٢٦.١٨ كم^{٢} عام ٢٠٥٠، وبالمثل الحال فى الاستخدام الخدمى الذى سجل عام ١٩٨٦ نحو ٩.٤٢ كم^{٢}، وفى عام ٢٠١٢ نحو ٢٢.٢٩ كم^{٢}، ومن المتوقع أن تزيد المساحة عام ٢٠٢٧ إلى ٣٤.٦٦ كم^{٢} وفى عام ٢٠٥٠ نحو ٧٧.٢٣ كم^{٢}، ويعد الاستخدام الخدمى تابع لباقى الاستخدامات، حيث تتوقف زيادته على زيادة باقى الاستخدامات والعكس صحيح.

ترتب على سوء استخدام الأرض العديد من المشكلات المتعلقة بكل استخدام ، فنجد فى الاستخدام الزراعى مشكلة التعديات على الأراضي الزراعية ، حيث فقدت المحافظة خلال فترة الدراسة نحو ٩٨.٤٢ كم^{٢}، وسجلت أعلى معدلات الزحف العمرانى في مركز بنها بنحو ٢١%، وأقلها فى شبرا الخيمة بنحو ٥%، وأدى هذا التوسع إلى فقدان أجود أنواع التربة، وخاصة الدرجة الأولى والثانية ، والتى تناقصت مساحتها خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى عام ٢٠١٢ بمقدار ٦٠.٠٧ كم٢، أو ما يعادل ٦١ % من إجمالي الأراضي المفقودة.

وتتجلى أبرز مشكلات الاستخدام العمرانى فى ظاهرة نمو العشوائيات بشكل غير رسمى ، حيث يوجد فى المحافظة نحو ٦٧ منطقة عشوائية، على مساحة ٢٤.٢٧٥٤ كم^{٢}، يرتكز أغلبها فى شبرا الخيمة والخصوص، وأقلها فى مدن قها وطوخ وكفر شكر ، كما يعاني الاستخدام

العمراني من التداخل مع العديد م ن الاستخدامات الأخرى، بما يترتب على ذلك من مشكلات إضافية.

يعتبر تلوث الهواء أكثر مشكلات الاس تخدام الصناعى، وخاصة الناتج عن صناعات الأسمدة الكيماوية وصناعة الأثاث، ولقد سجلت شبرا الخيمة أعلى معدلات تلوث الهواء لكونها قلعة الصناعة فى المحافظة، إضافة إلى وجود تلوث للهواء ناتج عن بعض الورش الحرفية مثل صناعة الفحم النباتى، وما ينتج عنها من الدخان الأسود وغاز أول وثانى أكسيد الكربون، وثانى اكسيد النيتروجين، فيتسبب فى وجود أمراض للسكان المحيطين بالمكمورة ويلوث الهواء والتربة.

وفيما يخص الاستخدام التجارى فتعد أبرز مشكلاته انتشار الباعة الجائلين ، وانتشار الأسواق العشوائية . وفيما يخص الاستخدام الخدمى فتوجد مشكلات متعلقة بالمقابر ومحطات الوقود، فقد أدي الزحف العمراني المتواصل إلى دمج بعضها داخل المناطق السكنية، كذلك توجد الخدمات التعليمية والصحية والدينية بشكل عشوائى، كما تتعدى المبانى والباعة الجائلين على الطرق، ويجب الحد من هذه المشكلات لضمان حسن الاس تفادة من استغلال الأرض والحفاظ على استمرارية البيئة.